



تقرير أمانة اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي حول تنفيذ القرارات الصادرة عن الدورة الرابعة عشرة للجنة

مقدمة

يقدم هذا التقرير استعراضاً شاملاً للتقدم المحرز في تنفيذ الفقرات التنفيذية المنبثقة عن قرارات الدورة الرابعة عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OIC-StatCom) التي عقدت أيام 1-3 أكتوبر 2025. (<https://www.oicstatcom.org/event-detail.php?id=3072>). ويستند التقدم المبين في هذا التقرير إلى الإجراءات التي اتخذتها البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والأمانة العامة، وإلى البيانات التي جُمعت من خلال الجزء (ب) من الاستبيان، الذي عُمم في 16 يونيو 2026. (<https://www.oicstatcom.org/strategic-vision.php>). كما أرسلت ثلاث رسائل تذكيرة عبر البريد الإلكتروني في 9 يوليو 2026 و 3 أغسطس 2026 و 18 أغسطس 2026 إلى جميع مكاتب الإحصاء الوطنية لحثها على إرسال ردها على الاستبيان إلى أمانة اللجنة في الوقت المحدد. ولحدود 14 سبتمبر 2026، قدم 23 بلداً رده على الاستبيان بتعبئته إما جزئياً أو كلياً. وهذه البلدان هي ألبانيا وأذربيجان وبنغلاديش وبروناي دار السلام والكاميرون وكوت ديفوار ومصر وغينيا والعراق والأردن والكويت وليبيا وماليزيا والمالديف وموزمبيق والنيجر وباكستان وفلسطين والمملكة العربية السعودية والسنغال وتركيا وأوغندا وأوزبكستان. ويغطي هذا التقرير الفقرات التنفيذية التي تقتضي اتخاذ إجراءات من جانب الأمانة العامة أو البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. أما الفقرتان التنفيذيتان رقم 4 و 19، اللتان تتضمنان عبارات تقدير وتهنئة من اللجنة، فلا تقتضيان اتخاذ أي إجراء إضافي، ولذلك لم يرد بشأنهما عرض مستقل في هذا التقرير.

الوضع المتعلق بتنفيذ القرارات

الفقرة التنفيذية رقم 1 من القرار: تنفيذ برنامج العمل لفترة 2026-2030 الخاص بالرؤية الاستراتيجية للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2030

أعدت الأمانة تقريراً مفصلاً حول تنفيذ برنامج العمل لفترة 2026-2030، وذلك بناء على نتائج الجزء (أ) من الاستبيان الذي عُمم في 04 يونيو 2026. ويبرز التقرير التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المحددة في الرؤية الاستراتيجية لعام 2030. ويمكن الاطلاع على كل من التقرير والاستبيان على الموقع الإلكتروني للرؤية الاستراتيجية للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي: <https://www.oicstatcom.org/strategic-vision.php>

الفقرة التنفيذية رقم 2 من القرار: تعيين جهات اتصال وطنية لبرنامج العمل 2026-2030

لمتابعة تنفيذ الفقرة التنفيذية رقم 2، استطلع الاستبيان ما إذا كانت البلدان الأعضاء قد عيّنت جهة اتصال وطنية لبرنامج العمل 2026-2030، وما إذا كانت قد استكملت الجزء (أ) من الاستبيان. وفيما يتعلق بتعيين جهات الاتصال الوطنية، أكد 17 مستجيباً أنّ مؤسساتهم قد عيّنت جهة اتصال، في حين أفاد 4 مستجيبين بأنهم لم يقوموا بذلك بعد.

كما قيّم الاستبيان مدى استكمال الجزء (أ) من الاستبيان، وهو أمر مهم لضمان المتابعة الشاملة للتقدم المحرز في إطار برنامج العمل. وأكد 21 مستجيباً أنهم استكملوا الجزء (أ) من الاستبيان.



الدورة الخامسة عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

جدة، المملكة العربية السعودية

29-30 سبتمبر 2026

الفقرة التنفيذية رقم 3 من القرار: مواعيد برنامج عمل -2026-2030 مع برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي المرتقب 2026-2035

تماشياً مع الفقرة التنفيذية رقم 3، واصلت الأمانة العمل على مواعيد برنامج عمل اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OIC-StatCom) للفترة 2026-2030 مع برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي المرتقب للفترة 2026-2035، مع إيلاء اهتمام خاص لتحديد مؤشرات الرصد والتقييم والترتيبات المؤسسية اللازمة لتجميع هذه المؤشرات ونشرها. وحرصاً على دفع هذا العمل قدماً بالتشاور مع أعضاء اللجنة، أُدرجت في برنامج عمل الدورة الخامسة عشرة جلسة مخصصة بعنوان "من الترابط بين أهداف التنمية المستدامة إلى الأولويات الاستراتيجية لمنظمة التعاون الإسلامي: تشكيل الملامح المستقبلية لعملية رصد برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2026-2035"، على أن تُعقد هذه الجلسة بصورة مشتركة بين الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي وسيسرك.

الفقرة التنفيذية رقم 5 من القرار: تنظيم فعاليات جانبية مواضيعية على هامش الدورات المقبلة للجنة الإحصائية للأمم المتحدة

تماشياً مع الفقرة التنفيذية، نظمت الأمانة، بالتعاون مع معهد الإحصاء التركي (TurkStat)، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) والبنك الإسلامي للتنمية (IsDB) وشعبة الإحصاءات للأمم المتحدة (UNSD)، فعالية جانبية بعنوان "تعزيز نظم التعداد الزراعي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي: الدروس المستفادة والتوجهات المستقبلية" في 5 مارس 2026: وجمعت هذه الفعالية كبار المسؤولين والخبراء الفنيين بغية تبادل الدروس العملية المستفادة من تجارب التعداد الزراعي الأخيرة ومناقشة الأولويات المستقبلية لتعزيز نظم التعداد الزراعي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك الاستخدام الفعال لنتائج التعداد في إعداد مخرجات على مستوى السياسات تدعم الأمن الغذائي والتنمية الريفية والزراعة المستدامة.

الفقرة التنفيذية رقم 6 من القرار: برامج بناء القدرات والأنشطة إحصائية أخرى

لرصد تنفيذ الفقرة التنفيذية رقم 6، تضمن الاستبيان أسئلة بشأن مشاركة البلدان الأعضاء في برنامج سيسرك لبناء القدرات الإحصائية (StatCaB)، مع التركيز بوجه خاص على مشاركتها، بصفتها مستفيدة ومقدمة على حد سواء، في أنشطة بناء القدرات الإحصائية، وكذلك على مشاركتها في الاستبيان الدوري كل سنتين لبرنامج (StatCaB 2026-2027). وفيما يتعلق بالاستبيان الدوري كل سنتين، أفادت 17 جهة مجيبة بأن مؤسساتها قد استجابت لاستبيان StatCaB الدوري للفترة 2026-2027، في حين أشارت 4 جهات مجيبة إلى أنها لم تستجب له بعد. ووفقاً لسجلات أمانة اللجنة، لغاية 14 سبتمبر 2026 سلمت 19 من أصل 23 جهة الاستبيان المتعلقة ببرنامج بناء القدرات الإحصائية لفترة السنتين 2026-2027 بعد تعبئته. ويعكس ذلك مستوى واسعاً من المشاركة في آلية الرصد الجديدة القائمة على الاستبيان الدوري كل سنتين، كما يبرز الحاجة إلى مواصلة الأمانة العامة متابعة البلدان الأعضاء لضمان تعبئة جميع البلدان للاستبيان والإسهام في توفير صورة شاملة عن التقدم المحرز.

بالإضافة إلى ذلك، تناول الاستبيان مدى مشاركة المؤسسات وإسهامها في أي من أنشطة StatCaB منذ أكتوبر 2025، سواء بصفتها جهة مقدمة أو مستفيدة. وأكدت 18 جهة مجيبة مشاركتها في نشاط واحد على الأقل من أنشطة StatCaB، في حين أفادت جهتان مجبيتان بعدم مشاركتها في أي منها.

واتساقاً مع تصنيف الأنشطة الإحصائية الجديد (CSA 2.0) والهدف 4.2 من الرؤية الاستراتيجية للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2030، حدثت الأمانة العامة استبيان برنامج بناء القدرات الإحصائية (StatCaB) في عام 2025، واعتمدت الهيكل ذاته للفترة 2026-2027. وقد تم تعميم الاستبيان على مكاتب الإحصاء الوطنية في البلدان الأعضاء في المنظمة في 16 أكتوبر 2025. ولحدود 14 سبتمبر 2026، توصلت الأمانة برودود من مكاتب الإحصاء الوطنية من 28 بلداً عضواً في منظمة التعاون الإسلامي. وللرفع من مستوى الاستجابة، وجه سيسرك تذكيراً إضافياً إلى البلدان التي لم يرد منها بعد رداً على الاستبيان في 19 أغسطس 2026.



الدورة الخامسة عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

جدة، المملكة العربية السعودية

2026-30 سبتمبر

في تاريخ 3 أكتوبر 2025 و 28 سبتمبر 2026، أجرت الأمانة ما مجموعه 38 نشاطا إحصائيا، 9 منها دورات تدريبية إحصائية و 3 منها عبارة عن بعثات فنية، وزيارتين دراسيتين (2)، و 19 ورشة عمل واجتماعات دولية، و 5 ندوات عبر الإنترنت. شارك في هذه الأنشطة أكثر من 1500 مشارك من جميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وقدم محتوى هذه الأنشطة إحصائيون ومسؤولون كبار وخبراء من 14 بلدا عضوا في المنظمة إلى جانب الدعم المقدم من خلال التعاون مع 37 منظمة دولية وإقليمية ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول هذه الأنشطة من خلال الرابط: <https://www.oicstatcom.org/statcab.php>, <https://www.oicstatcom.org/webinar-series.php>, and <https://www.oicstatcom.org/activities-archive.php>

الفقرة التنفيذية رقم 7 من القرار: دمج "الأسئلة المتعلقة بالتبغ في المسوح" في المسوح الوطنية الجارية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

منذ أكتوبر 2025، واصل سيرك دعم البلدان الأعضاء في دمج "الأسئلة المتعلقة بالتبغ في المسوح" (TQS) في المسوح الوطنية. وفي هذا الصدد، استكملت ثلاثة بلدان، هي جيبوتي وغينيا وأوزبكستان، عملية التنفيذ. إذ دمج المعهد الوطني للإحصاء في جيبوتي (INSTAD) الأسئلة الخمسة الأولى من TQS في مسح جيبوتي الخامس للأسر بشأن المؤشرات الاجتماعية (EDAM5-IS) وأعلنت النتائج النهائية في سبتمبر 2026. كما استكمل المعهد الوطني للإحصاء في غينيا (INS) المشروع بنجاح، وأرسل التقرير النهائي إلى سيرك في يناير 2026، وأدرجت الأسئلة TQS Q1 و TQS Q2a و TQS Q2b و TQS Q3 في المسح الديموغرافي والصحي السادس في غينيا (EDSG-VI). واستكملت اللجنة الوطنية للإحصاء في جمهورية أوزبكستان أيضًا دمج TQS في المسح بالعينة للأسر في ديسمبر 2025. وبفضل هذه الجهود، ارتفع العدد الإجمالي للبلدان التي استكملت مشروع دمج TQS و TQS-Youth إلى 23 بلدا حتى الآن. علاوة على ذلك، تلقى سيرك التزاما من هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية (ASGIS) في جمهورية العراق بإدراج أسئلة TQS-Youth في المسح الوطني للمراهقين والشباب في العراق. كما تواصل سيرك مع الأجهزة الإحصائية الوطنية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وهي جمهورية قبرغيزستان وموزمبيق وسورينام وتوغو، ويجري حاليا استكمال الإجراءات اللازمة لبدء المشروع. وقد تم تمديد الشراكة بين سيرك ومؤسسة مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها (CDC Foundation) حتى عام 2026، دعما لهذه المبادرات وتحقيقا للهدف المتمثل في الوصول إلى 25 بلدا.

الفقرة التنفيذية رقم 8 من القرار: تعزيز قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat) ووحدة دول منظمة التعاون الإسلامي في أرقام وما يتعلق بهما من أدوات لعرض البيانات

تنفيذا للفقرة التنفيذية رقم 8، واصلت الأمانة تعزيز قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat)، التي تظل أول مستودع دولي للإحصاءات الرسمية والوحيد من نوعه الذي يغطي جميع البلدان الأعضاء الـ 57 في منظمة التعاون الإسلامي. وتضم القاعدة حاليا 1,897 مؤشرا موزعة على 28 فئة موضوعية، مع سلاسل زمنية يعود بعضها إلى عام 1970، وهي متاحة باللغات الرسمية الثلاث لمنظمة التعاون الإسلامي، وهي العربية والإنجليزية والفرنسية. ومنذ الدورة الرابعة عشرة، استحدثت الأمانة فئة موضوعية جديدة بشأن التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، تضم 62 مؤشرا وتغطي مجالات من قبيل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والربط الشبكي والحكومة الإلكترونية والمشاركة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي استجابة للاهتمام المتزايد من جانب البلدان الأعضاء بالبيانات القابلة للمقارنة بشأن الرقمنة والتكنولوجيات الناشئة. كما واصلت الأمانة تعزيز البيانات الوصفية الموحدة المصاحبة لكل مؤشر، والتي تشمل تعريف المؤشر، ومصدر البيانات والفترة الزمنية للبيانات وتاريخ آخر تحديث لها، بما يدعم إمكانية تتبع البيانات وقابليتها للمقارنة بين البلدان وعبر الزمن.

كما واصلت الأمانة العامة تطوير أدوات نشر البيانات وعرضها القائمة على قاعدة OICStat، والحفاظ عليها. ومن أبرز هذه الأدوات "بلدان منظمة التعاون الإسلامي بالأرقام" (OIC-CIF)، التي توفر ملفات إحصائية منظمة وقابلة للتصدير لكل بلد من البلدان الأعضاء



الدورة الخامسة عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

جدة، المملكة العربية السعودية

29-30 سبتمبر 2026

ال57، و"مصنّف منظمة التعاون الإسلامي" (OIC Ranker) و"الكاشف الدقيق لمنظمة التعاون الإسلامي" (OIC Top Bottom Finder)، اللذين يرتبان البلدان الأعضاء وفق مؤشر محدد؛ و"مولد الرسومات البيانية المتحركة لسيسر ك" (SMC)، التي يوضح تطور المؤشرات عبر الزمن. كما تشكل قاعدة البيانات الإحصائية للمنظمة أساساً للمنشورات الإحصائية الرئيسية للمركز، بما في ذلك الكتاب الإحصائي السنوي بشأن البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، و"استعراض لنقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" باستخدام منهجية التحليل الرباعي (SWOT) وسلسلة تقارير الآفاق الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي. وعقب الدورة الرابعة عشرة، أعدت الأمانة ونشرت كتيباً مخصصاً لقاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، وهو متاح على الموقع الإلكتروني لسيسر ك. ويعرّف الكتيب بنطاق قاعدة البيانات وهيكلها، ويشرح وظائف الاستعلام والبيانات الوصفية فيها، ويعرض أدوات نشر البيانات وعرضها والمنشورات الإحصائية القائمة على OICStat، بما يجعله مرجعاً عملياً للأجهزة الإحصائية الوطنية وغيرها من المستخدمين.

قاعدة البيانات متاحة على الرابط <https://oicstat.sesric.org> كما أنّ القائمة الكاملة للمؤشرات متاحة على الرابط https://oicstat.sesric.org/indicators_list

الفقرة التنفيذية رقم 9 من القرار: تعزيز إحصاءات الطاقة والتعاون في مجال البيانات من أجل التنمية منخفضة الكربون ورصد الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة

لرصد تنفيذ الفقرة التنفيذية رقم 9، تناول الاستبيان مدى قيام البلدان الأعضاء في اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي بوضع ترتيبات لتبادل البيانات مع الجهات الوطنية المعنية، ولا سيما وزارات الطاقة والجهات التنظيمية ومرافق الطاقة، لأغراض إنتاج إحصاءات الطاقة. وأكدت 16 جهة مجيبة بوجود ترتيبات من هذا القبيل لتبادل البيانات، في حين أشارت 4 جهات مجيبة إلى أنها لم تضع مثل هذه الترتيبات بعد.

كما تناول الاستبيان مدى قيام أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي بإدماج مصادر البيانات الإدارية والجغرافية المكانية و/أو مصادر البيانات الضخمة الناشئة في الإنتاج المنتظم لإحصاءات وحسابات الطاقة، دعماً لرصد الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة. وأفادت 12 جهة مجيبة بأنها تدمج مصدراً واحداً أو أكثر من هذه المصادر في إنتاج إحصاءات الطاقة وحساباتها، في حين أشارت 7 جهات مجيبة إلى أنها لا تقوم بذلك.

الفقرة التنفيذية رقم 10 من القرار: تحديث ورقمنة النظم الإحصائية الوطنية

لرصد تنفيذ الفقرة التنفيذية رقم 10، تناول الاستبيان مدى قيام البلدان الأعضاء بوضع أو تنفيذ خارطة طريق شاملة لتحديث النظام الإحصائي الوطني ورقمته، تغطي العمليات الإحصائية والحوكمة والمهارات والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يدعم التحول الرقمي على نطاق النظام الإحصائي الوطني. وأفادت 17 جهة مجيبة بأن مثل هذه الخارطة قد وضعت أو يجري تنفيذها، في حين أشارت 4 جهات مجيبة إلى أنها لم تضع مثل هذه الخارطة بعد.

كما تناول الاستبيان مدى اتساق الأطر والمعايير التي اعتمدتها البلدان الأعضاء أو شرعت في تطبيقها مع الممارسات الموصى بها دولياً لإنتاج الإحصاءات بكفاءة وعلى أساس معايير موحدة. وأكدت 19 جهة مجيبة وجود هذا الاتساق، في حين أفادت جهة مجيبة واحدة بغير ذلك.

وأظهرت الردود استخدام أو الاستناد إلى مجموعة واسعة من الأطر والمعايير والتصنيفات الموصى بها دولياً لدعم جهود التحديث وإنتاج الإحصاءات وفق معايير موحدة. وتشمل هذه الأطر والمعايير والتصنيفات: النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية (GSBPM)،



الدورة الخامسة عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

جدة، المملكة العربية السعودية

29-30 سبتمبر 2026

والنموذج العام للمعلومات الإحصائية (GSIM)، والنموذج العام لأنشطة المنظمات الإحصائية (GAMSO)، وتبادل البيانات والبيانات الوصفية الإحصائية (SDMX)، المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة، والإطار الوطني لضمان جودة الإحصاءات التابع للأمم المتحدة (UN NQAF)، ونظام النشر العام المعزز للبيانات لدى صندوق النقد الدولي (e-GDDS)، ومبادرة توثيق البيانات (DDI)، ونظام الحسابات القومية (SNA)، ودليل ميزان المدفوعات (BPM)، وإحصاءات مالية الحكومة (GFS)، والتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC)، والتصنيف الإحصائي للأنشطة الاقتصادية في الجماعة الأوروبية (NACE)، والتصنيف المركزي للمنتجات (CPC)، إلى جانب معايير أخرى خاصة بقطاعات محددة.

الفقرة التنفيذية رقم 11 من القرار: تعزيز بيانات ومقاييس التعليم الخاصة بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة

لرصد تنفيذ الفقرة التنفيذية رقم 11، تناول الاستبيان مدى مواءمة أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي مؤشرات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة مع الإطار العالمي لمؤشرات الهدف الرابع والمنهجيات ذات الصلة، بما يضمن قابلية المقارنة وملاءمة المؤشرات لأغراض رسم السياسات. وأكدت 15 جهة مجيبة أن مؤسساتها قامت بمواءمة مؤشرات الهدف الرابع، في حين أفادت 5 جهات مجيبة بتحقيق مواءمة جزئية، وأشارت جهتان مجيبتان إلى أنهما لم تقوما بمواءمة مؤسراتهما بعد.

وفي إطار المتابعة، تناول الاستبيان مدى تعاون المؤسسات التي قامت بمواءمة مؤشرات الهدف الرابع كلياً أو جزئياً مع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية، مثل معهد اليونسكو للإحصاء (UIS) وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (UNSD)، بهدف تعزيز منظومات بيانات التعليم. وأكدت 17 جهة مجيبة تعاونها مع هذه المنظمات، في حين أفادت 3 جهات مجيبة بعدم تعاونها معها.

كما قيّم الاستبيان مدى استعداد البلدان الأعضاء لتبادل أفضل الممارسات في إعداد مؤشرات الهدف الرابع والبيانات ذات الصلة مع البلدان الأعضاء الأخرى في منظمة التعاون الإسلامي. وأعربت 11 جهة مجيبة عن استعدادها لتبادل ممارساتها، في حين أشارت 10 جهات إلى أنها ليست مستعدة حالياً للقيام بذلك. واقترحت الجهات المجيبة الراغبة في تبادل الممارسات عدداً من الآليات، من بينها الندوات الشبكية والدورات التدريبية وورشات العمل.

واتساقاً مع الفقرة التنفيذية، نظمت الأمانة العامة، في إطار برنامج بناء القدرات الإحصائية (StatCaB) دورة تدريبية حول "مؤشرات هدف التنمية المستدامة 4 (التعليم الجيد)" لصالح 70 مشاركاً من عدد من مكاتب الإحصاء الوطنية في 29 بلد عضو في التعاون الإسلامي، وذلك خلال فترة 9-10 ديسمبر 2025 عبر منصة لعقد الاجتماعات عن بعد.

وقد أشرف على الدورة التدريبية خبراء متخصصون من معهد الإحصاء التركي (TurkStat)، ومعهد اليونسكو للإحصاء (UIS)، بالإضافة إلى جامعات إسلامية تابعة للمنظمة، وهي: الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا (IUT)، والجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا (IIUM). وتمثل الهدف الرئيسي من الدورة التدريبية في تحسين قدرات المشاركين في جمع مؤشرات هدف التنمية المستدامة رقم 4 (التعليم الجيد) وتصنيفها ومعالجتها ونشرها، فضلاً عن تبادل الخبرات القطرية ذات الصلة لتركيا مع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المشاركة.

الفقرة التنفيذية رقم 12 من القرار: الاستخدام الأخلاقي لمصادر البيانات والتكنولوجيات الجديدة في الإحصاءات الرسمية

لرصد تنفيذ الفقرة التنفيذية رقم 12 من القرار، تناول الاستبيان مدى قيام أعضاء اللجنة الإحصائية للمنظمة (OIC-StatCom) بوضع أطر أو مبادئ توجيهية أخلاقية بشأن استخدام مصادر البيانات والتكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك التدابير الرامية إلى حماية الخصوصية، وضمان جودة البيانات، وتعزيز ثقة الجمهور. وأفادت 11 جهة مجيبة بوجود أطر أو مبادئ توجيهية من هذا القبيل، في حين أشارت 9 جهات مجيبة إلى عدم وجود أطر مماثلة لديها في الوقت الراهن.



الدورة الخامسة عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

جدة، المملكة العربية السعودية

29-30 سبتمبر 2026

وتغطي الأطر والمبادئ التوجيهية المبلغ عنها طيفا واسعا من المبادئ والممارسات، بما في ذلك السرية الإحصائية، وحماية البيانات الشخصية، وحماية الخصوصية، والتعامل الآمن مع المعلومات، وتقييد الوصول إلى البيانات، وإخفاء هوية البيانات وتجميعها، وتوثيق مصادر البيانات، وتقييم جودة البيانات، وإدارة المخاطر، وأمن المعلومات. وأفادت إحدى الجهات المعنية بأن حماية الخصوصية تخضع لأحكام قانونها المتعلق بحماية البيانات الشخصية وقانونها الإحصائي، في حين أشارت جهة أخرى إلى قانونها الإحصائي، الذي ينص على سرية المعلومات التي يتم جمعها من خلال التعدادات والمسوح، ويقيّد الإفصاح عنها أو استخدامها لأغراض غير إحصائية.

وفيما يتعلق بالتكنولوجيات الناشئة والذكاء الاصطناعي، أفادت إحدى الجهات المعنية بوجود ممارسات تشمل الاختبار والتحقق والإشراف البشري وقابلية التفسير ومراجعة أوجه التحيز إلى جانب العمل على وضع مبادئ توجيهية مخصصة للاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي. كما أفادت جهة أخرى بوجود سياسة للذكاء الاصطناعي تستند إلى المبادئ الوطنية لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، إلى جانب الإطار العملي الذي وضعته الجهة الوطنية المختصة بإدارة البيانات. وتناول الاستبيان كذلك مدى التعاون مع الشركاء الوطنيين أو الدوليين في وضع أو تنفيذ مبادئ توجيهية بشأن الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي والبيانات في مجال الإحصاءات الرسمية. وأكدت 8 جهات معنية أن مؤسساتها تتعاون مع شركاء من هذا القبيل، في حين أفادت 11 جهة معنية بعدم وجود تعاون قائم حاليا في هذا المجال.

وبالإضافة إلى ذلك، سأل الاستبيان عما إذا كانت البلدان الأعضاء على استعداد لتبادل أفضل الممارسات بشأن الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي والبيانات مع سائر البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وأعربت 4 جهات معنية عن استعدادها لتبادل خبراتها في هذا المجال. وشملت الموضوعات المقترحة للتبادل تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي في إنتاج الإحصاءات وحوكمة الذكاء الاصطناعي واستخدامه بصورة مسؤولة في الإحصاءات الرسمية، والخبرات الوطنية في تنفيذ التعدادات وتطوير نظم الحسابات القومية وإدارة التغيير المؤسسي اللازمة لإدماج الذكاء الاصطناعي في العمليات الإحصائية. أما آليات تبادل الخبرات المقترحة، فتضمنت الندوات الشبكية، والدورات التدريبية عبر الإنترنت، وحلقات العمل التدريبية، بما في ذلك تقديم عروض عملية وأمثلة عن التجارب والخبرات التي راكمتها البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

الفقرة التنفيذية رقم 13 من القرار: تعزيز استخدام التكنولوجيات الجغرافية المكانية وأدوات جمع البيانات الإلكترونية

لرصد تنفيذ الفقرة التنفيذية رقم 13 من القرار، تناول الاستبيان مدى استخدام أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي للتكنولوجيات الجغرافية المكانية و/أو أدوات جمع البيانات الإلكترونية في تنفيذ التعدادات والمسوحات. وأكدت 20 جهة معنية بأن مؤسساتها تستخدم هذه التكنولوجيات، في حين أشارت جهتان معيتان إلى عدم استخدامها.

كما أفادت عدة جهات معنية بوجود نظم رقمية متكاملة لجمع البيانات وإدارتها. وأشارت إحدى الجهات المعنية إلى استخدام الأجهزة اللوحية وتطبيقات جمع البيانات الإلكترونية ونظم المعلومات الجغرافية (GIS) ونظم تحديد المواقع العالمية (GPS) وإرسال البيانات إلكترونيا إلى خادم مركزي، إلى جانب لوحات معلومات متابعة الأعمال الميدانية ومراقبة الجودة. من جهتها أفادت جهة معنية أخرى باستخدام الأجهزة اللوحية وجمع البيانات بمساعدة الحاسوب أثناء المقابلة (CAPI)، وتنفيذ العمليات الميدانية المدعومة بنظم المعلومات الجغرافية ونظم تحديد المواقع العالمية (GIS/GPS) والخرائط الرقمية والرصد الآني بما في ذلك التنفيذ الرقمي لأحدث تعداد للسكان والمساكن ومسح دخل وإنفاق الأسر. كما أوردت إحدى الجهات المعنية استخدامها نظام ArcGIS لأغراض إعداد الخرائط، وتقسيم المناطق الإحصائية ونشر البيانات جغرافيا وجمع البيانات من خلال تطبيقات قائمة على الأجهزة اللوحية تتضمن آليات للتحقق الآلي من صحة البيانات، فضلا عن إمكانات الرصد الآني أو غير المتصل بالإنترنت للأعمال الميدانية.



الدورة الخامسة عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

جدة، المملكة العربية السعودية

29-30 سبتمبر 2026

وتناول الاستبيان كذلك تبادل أجهزة جمع البيانات الإلكترونية بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وأفادت 7 جهات مجيبة بأن مؤسساتها شاركت في عمليات من هذا القبيل، سواء من خلال إعارة الأجهزة أو تلقيها، في حين أشارت 14 جهة مجيبة إلى عدم مشاركتها في مثل هذه العمليات. وفي الوقت نفسه، أعربت 11 جهة مجيبة عن استعدادها لإعارة أجهزة جمع البيانات الإلكترونية، مثل الأجهزة اللوحية، إلى بلدان أعضاء أخرى في المنظمة أو تلقيها منها.

واتساقاً مع الفقرة التنفيذية، نظمت الأمانة العامة في إطار سلسلة الندوات الشبكية لتبادل الخبرات الإحصائية وبالتعاون مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (UNSD) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، ندوة عبر الإنترنت حول "دمج نظم المعلومات الجغرافية في تعداد السكان والمساكن: أحدث الاتجاهات" وذلك يوم 30 أبريل 2026. وشكلت هذه الفعالية فرصة لاجتماع 95 خبيراً في الإحصاءات الرسمية من مكاتب الإحصاء الوطنية (NSOs) والوزارات والمؤسسات الوطنية المعنية من 32 بلداً عضواً في منظمة التعاون الإسلامي. وبالإضافة إلى المساهمات الفنية لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، شارك خبراء من الجهاز المركزي للإحصاء الإندونيسي (BPS) ودائرة الإحصاءات العامة الأردنية (DoS) ومكتب الإحصاء الباكستاني (PBS) ومعهد الإحصاء التركي (TurkStat) تجارب بلدانهم وممارساتهم الجيدة في مجال دمج نظم المعلومات الجغرافية والمعلومات الجغرافية المكانية في التعدادات السكانية ومسوح الأسر المعيشية.

الفقرة التنفيذية رقم 14 من القرار: الاستخدام المسؤول لمصادر البيانات غير التقليدية في الإحصاءات الرسمية

تؤكد الفقرة التنفيذية رقم 14 على أهمية وفوائد الاستخدام المسؤول لمصادر البيانات غير التقليدية في مجال الإحصاءات الرسمية، بما في ذلك البيانات الضخمة والمعلومات الجغرافية المكانية وتطبيقات علم البيانات. وترد التدابير التي أبلغت عنها البلدان الأعضاء في هذا المجال ضمن ما هو معروض أعلاه في إطار الفقرتين التنفيذيتين رقمي 12 و13، اللتين تتناولان على التوالي، الأطر الأخلاقية الناعمة لاستخدام مصادر البيانات والتكنولوجيات الجديدة، واستخدام التكنولوجيات الجغرافية المكانية وأدوات جمع البيانات الإلكترونية. وواصلت الأمانة العامة تناول هذه الموضوعات من خلال أنشطة بناء القدرات وسلسلة الندوات الشبكية التي تنظمها، كما ستواصل إدراجها في جدول أعمال اللجنة، بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة.

الفقرة التنفيذية رقم 15 من القرار: توثيق وإبراز أهم قصص النجاح على صعيد مكاتب الإحصاء الوطنية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي على مدى العقد الماضي

عملاً بالفقرة التنفيذية ذات الصلة، أعد سيرسك مشروعاً شاملاً لتوثيق أهم قصص النجاح التي حققتها مكاتب الإحصاء الوطنية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي على مدى العقد الماضي، وإبراز المبادرات الجديدة. وفي هذا الإطار، أعد سيرسك استبياناً منظماً لدعم مكاتب الإحصاء الوطنية في توثيق هذه الإنجازات والمشروعات الإحصائية الجديدة، وعمّمه في 30 ديسمبر 2025. تألف الاستبيان من ثلاثة أجزاء: مقدمة، والجزء (أ): قصص النجاح خلال العقد الماضي، والجزء (ب): مبادرات جديدة. وتم توجيه تذكيرات في 18 فبراير و23 مارس و4 مايو و9 يوليو 2026.

وبالتشاور مع أعضاء اللجنة خلال اجتماع متابعة اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، الذي عُقد في 4 مارس 2026 على هامش الدورة السابعة والخمسين للجنة الإحصائية للأمم المتحدة في نيويورك، شرع سيرسك في جمع الردود من البلدان الأعضاء. وحتى 14 سبتمبر 2026، قدم 24 بلداً ردوداً تضمنت 322 قصة نجاح و121 مبادرة جديدة. وقد تمّ تجميع الردود الواردة، وشرعت الأمانة العامة في تحليلها. وسيواصل هذا العمل بالتشاور مع أعضاء اللجنة، بهدف استكمال المشروع من خلال إصدار شامل يُطلق في مناسبة ملائمة.



الدورة الخامسة عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي
جدة، المملكة العربية السعودية 29-30 سبتمبر 2026

الفقرة التنفيذية رقم 16 من القرار: مواصلة الأمانة العامة تيسير ودعم تنظيم الفعاليات الجانبية على هامش الدورات السنوية للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي بالتنسيق مع البلدان الأعضاء والشركاء المعنيين

عملاً بالفقرة التنفيذية رقم 16، تعترم الأمانة العامة، بالتعاون مع الهيئة العامة للإحصاء (GASTAT) في المملكة العربية السعودية، تنظيم فعالية جانبية مشتركة في شكل حلقة نقاش بعنوان "تعزيز الشراكات في النظم الإحصائية"، وذلك في 30 سبتمبر 2026 في جدة، المملكة العربية السعودية، على هامش الدورة الخامسة عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

وتتطلب الحاجة إلى توافر بيانات شاملة وعالية الجودة وفي الوقت المناسب لرصد أهداف التنمية المستدامة (SDGs) إقامة شراكات قوية، إذ لا تستطيع مكاتب الإحصاء الوطنية سد جميع فجوات البيانات بمفردها. وعليه، ستتناول حلقة النقاش الاستراتيجية العملية لتعزيز التعاون بين القطاعات وربط المؤسسات الإحصائية بالمنظمات الدولية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، بهدف تذليل العقبات التي تحول دون تبادل البيانات ودفع نماذج مبتكرة للحوكمة، بما في ذلك ربط البحث العلمي بإنتاج الإحصاءات الرسمية في مجالات من قبيل الذكاء الاصطناعي وابتكار البيانات وحوكمتها.

وستتمحور المناقشات حول الموضوعات التالية:

- النهوض بالشراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز البيانات الإحصائية.
- زيادة التعاون الدولي في مجال تبادل البيانات.
- تعزيز الشراكات العابرة للحدود للتصدي للتحديات العالمية.

الفقرة التنفيذية رقم 17 من القرار: أهمية إحصاءات تمويل التنمية لإبراز آلية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بالإضافة إلى المالية الإسلامية

عملاً بالفقرة التنفيذية رقم 17، شارك مسيسرك والبنك الإسلامي للتنمية، إلى جانب عدد من البلدان الأعضاء، في اجتماعات المنتدى الدولي بشأن الدعم الرسمي الإجمالي للتنمية المستدامة (TOSSD)، التي عُقدت بصيغة هجينة في باريس، فرنسا، خلال الفترة من 16 إلى 18 مارس 2026. وتضمن البرنامج الاجتماع الثاني لفريق العمل المعني بالإحصاء خلال فترة 16-17 مارس 2026، والاجتماع الخامس للفريق التوجيهي خلال فترة 17-18 مارس 2026. وجمعت هذه الاجتماعات أعضاء المنتدى بهدف تعزيز المناقشات المنهجية والاستراتيجية حول الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة باعتباره إطاراً دولياً لقياس الموارد المدعومة رسمياً لدعم التنمية المستدامة. كما نُظمت، على هامش اجتماعات المنتدى، في 16 مارس 2026، فعالية لإطلاق "عرض أرقام الدعم الرسمي والتام للتنمية المستدامة لعام 2024 والتقرير السنوي للمنتدى الدولي المعني 2025". ويمكن الاطلاع على التقرير من خلال الرابط التالي: <https://www.tossd.org/content/dam/tossd/en/international-forum-on-tossd/key-documents/IFT-annual-report-2025.pdf>

يتألف المنتدى حالياً من 33 عضواً و10 مراقبين، من بينهم البلدان المستفيدة، والجهات التقليدية المقدمة للدعم، والجهات المقدمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والمنظمات الدولية. ويضم المنتدى حالياً ثمانية بلدان أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وهي: بنغلاديش وبوركينا فاسو ومصر والغابون وإندونيسيا ونيجيريا وقطر والسنغال إضافة إلى تونس بصفة مراقب. ويُعد البنك الإسلامي للتنمية وسيسرك من بين الأعضاء الأربعة الممثلين للمنظمات الحكومية الدولية.

ومن المقرر عقد الجمعية العامة الثالثة، والاجتماع السابع للفريق التوجيهي، والاجتماع الثالث للفريق العامل الإحصائي للمنتدى خلال الفترة من 13 إلى 16 أكتوبر 2026 في ليما، بيرو، بصيغة هجينة. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع التالي:

<https://www.tossd.org/en/international-forum-on-tossd.html>



الدورة الخامسة عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي
جدة، المملكة العربية السعودية 29-30 سبتمبر 2026

تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية في مجال نظام الحسابات القومية 2025

عملاً بالفقرة التنفيذية رقم 17، نظم سيسرك، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ (SIAP)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، ورشة عمل إقليمية بعنوان "قياس الموارد الطبيعية في الحسابات القومية"، وذلك خلال فترة 1-4 سبتمبر 2026 في تشييبا، اليابان.

وجمعت ورشة العمل، التي امتدت أربعة أيام، 17 مسؤولاً من 11 بلداً من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، من بينهم 9 مسؤولين من 6 بلدان أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وهي: إندونيسيا، وكازاخستان وجمهورية قرغيزستان وماليزيا وباكستان وأوزبكستان. وكان معظم المشاركين من مكاتب الإحصاء الوطنية، إلى جانب ممثلين عن البنوك المركزية والوزارات القطاعية المعنية بالحسابات القومية وإحصاءات الموارد الطبيعية والمحاسبة البيئية والاقتصادية.

وساهمت ورشة العمل في تعزيز القدرات الفنية للمشاركين في مجال إعداد إحصاءات الموارد الطبيعية بما يتماشى مع نظام الحسابات القومية (SNA) ونظام المحاسبة البيئية والاقتصادية (SEEA). وتمحورت بشكل خاص حول أحدث التطورات المنهجية التي باتت مدرجة في نظام الحسابات القومية لعام 2025، بما في ذلك معالجة مسألة استنزاف الموارد الطبيعية، وتصنيف الأصول، وموارد الطاقة المتجددة، ودمج مفاهيم محاسبة الموارد الطبيعية في الحسابات القومية.

الفقرة التنفيذية رقم 18 من القرار: ورشة عمل لتبادل الخبرات بشأن حماية البيانات واستراتيجيات الاستمرارية والتعافي

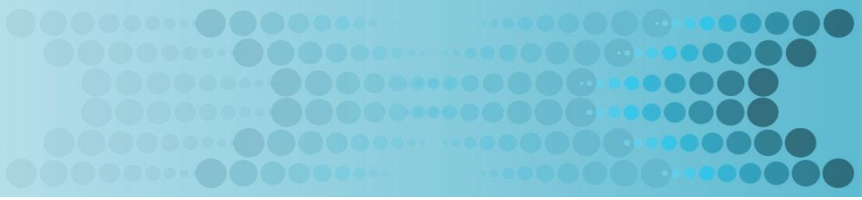
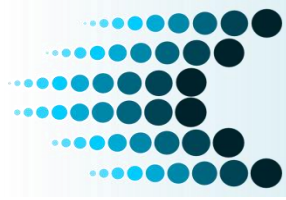
اتساقاً مع الفقرة التنفيذية، نظمت الأمانة العامة ورشة عمل بعنوان "حماية البيانات في حالات الأزمات" يومي 22 و23 أكتوبر 2025، وذلك بالتعاون مع المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية (AITRS) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA) والبنك الإسلامي للتنمية (IsDB).

وجمعت ورشة العمل 86 مشاركاً يمثلون مكاتب الإحصاء الوطنية والمؤسسات الأخرى ذات الصلة ضمن النظم الإحصائية الوطنية في 24 بلداً من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ونظمت الورشة كجزء من أنشطة سيسرك للاحتفال باليوم العالمي للإحصاء 2025، والذي سيتم الاحتفال به عالمياً يوم 20 أكتوبر 2025 تحت عنوان "قيادة التغيير بإحصاءات وبيانات عالية الجودة لفائدة الجميع".

وقد تضمنت ورشة العمل مساهمات من خبراء بارزين من المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية (AITRS)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، والبنك الإسلامي للتنمية (IsDB)، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (UNSD)، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS)، والجهاز المركزي للإحصاء (CBS) في السودان، والجهاز المركزي للإحصاء اليمني (CSO).

الفقرة التنفيذية رقم 20 من القرار: تنظيم الدورة الخامسة عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي في جدة، المملكة العربية السعودية

عقب موافقة اللجنة على العرض الكريم المقدم من المملكة العربية السعودية لاستضافة الدورة الخامسة عشرة، اضطلعت الأمانة العامة بالتحضيرات اللازمة لتنظيم الدورة في جدة، خلال الفترة من 29 إلى 30 سبتمبر 2026، وذلك بالتنسيق الوثيق مع الهيئة العامة للإحصاء (GASTAT) بصفتها المؤسسة المضيفة. وقد اضطلعت المؤسسات، بصورة مشتركة، بجميع الترتيبات الفنية والموضوعية واللوجستية اللازمة لعقد الدورة، وذلك من خلال مشاورات منتظمة وتعاون وثيق وفعال طوال الفترة التحضيرية. كما واصلت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الإسهام في تنظيم الدورة، بصفتها عضواً دائماً بحكم المنصب في مكتب اللجنة ومنظماً مشاركاً.



الدورة الخامسة عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي جدة، المملكة العربية السعودية 2026 30-29 سبتمبر

خاتمة

أحرزت أمانة اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وأعضاءها تقدماً كبيراً في تنفيذ القرارات الصادرة عن الدورة الرابعة عشرة للجنة الإحصائية للمنظمة. وتشمل الجهود الجارية تعزيز القدرات الإحصائية من خلال برنامج بناء القدرات الإحصائية، وتشجيع إدماج وحدات استقصائية متخصصة، مثل أسئلة التبغ للمسوحات، ودعم تحديث ورقمنة النظم الإحصائية الوطنية من خلال خرائط طريق شاملة تغطي العمليات الإحصائية والحوكمة والمهارات والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوسيع نطاق استخدام التكنولوجيات الجغرافية المكانية وأدوات جمع البيانات الإلكترونية في التعدادات والمسوحات، وإدماج الاعتبارات الأخلاقية في استخدام مصادر البيانات والتكنولوجيات الجديدة، بما يكفل حماية الخصوصية وضمان جودة البيانات وتعزيز الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا. كما أُحرز مزيد من التقدم في مواءمة الممارسات الوطنية مع المنهجيات المعتمدة لرصد الهدف الرابع والهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة وتعزيز نظم التعداد الزراعي وترسيخ آليات حماية البيانات وضمان استمرارية الأعمال والتعافي، لا سيما في البلدان المتأثرة بالنزاعات والأزمات.

وتؤكد الأمانة التزامها بدعم البلدان الأعضاء في هذه المساعي وستواصل رصد تنفيذ القرارات والإبلاغ بشأنها في الدورات اللاحقة للجنة.